

وكل امرأه لتطلق نفسها كان تطلق حتى يتصرف انتهى في اثار
الي ان الاستناجيل في الاوامر قال غصبت فلنك استنا
ش الله جيل الاستنا فلا يصح الاقرار وقيل فيه خلاف
بين من سوط قال تطلق ان شاء الله وشئت فطلقها المحط
لا يتعدى هذا ان الاستناجيل في الاوامر ايضا ويرى حكمها
صحة قيل جيل في الاوامر وقيل لا يجزى ولو قال شويت ان
اصوم هذا اليوم ان شاء الله تصح نيته حتى لو صام عند ابهذه
النية جاز استحسانا لان في هذا الموضع يطلب التوفيق
ان اراد ان يطلق امرأته ولا يتعدى ان يستثنى متصلا
مكتوبا ان لا يجزى المنفصل والضمر في قلبه وقيل بشرط
كونه سموعا وقيل لا والشروط تصح المرفوع واختلف في ان
الطلاق والعتاق ان اقرب به الاستناجيل تصح المرء بكونه
موقعا ان لم يثبت الوقوع فلو حلفت ان يطلقها اليوم
فقال لها في اليوم انت طالق ان شاء الله او انت طالق علي
الف ولم تغلبه قيل بر وقيل بحيث في ظاهر الرواية فقط كتب
لا امرأته اما بعد فانت طالق ان شاء الله موصولا بكتابتها
لا تطلق ان المكتوب الي غايه كلفوظ ولو كتب الطلاق واخي
بلسا وعكس لا رواية فيه وينبغي ان يصح فصحا كتبها
كتبا او كتب في ارضه لو شئت اضر فانت طالق ثم قال بلسا
متصلا ان شاء الله صح الاستنا ان الكتاب من غايه خطأ ب
من حاضر وكذا لو قال لها انت طالق وكتب في كلامه مصدر
ان شاء الله متصلا به ينبغي ان يصح الاستنا يقول الحنفي
ينبغي محل اشكال ان الظاهر ان يكون الاستنا حينئذ من
قيل الرضا وقدم قبل اسطر ان الضمر في قلبه لا يجزى
وانه اعلم قال كتب اليها انت طالق ان شاء الله متصلا ثم

سود

سود الاستنا على وجه لا يمكن قرأته صح استناوه لانه
رجوع عن الاستنا قاضي خان قال لها طلقك اس
وقلت ان شاء الله في ظاهر الرواية القول له وذكر في النوادر
علي قول من القول له وعلي قول لا يصدق وعنه الطلاق
وعليه العتوي احتياط لانه العزم في زمان غلب على الناس
الفساد ولو خالفها ثم ادعى الاستنا في ظاهر الرواية هذا والطلاق
سواء وان ذكر البدل في الخلع رجل اراد ان يخلع امرأته وخالف
ان يستثنى فالخليفة ان يامر الخالف ان يقول عقب العيمين
موصولا سبحانه الله او استغفر الله او كلام لا يصح به الاستنا
قال لها انت طالق وطالق ان شاء الله صح الاستنا ولا تطلق
ولو قال ولو قال لها انت طالق وطالق ان شاء الله
قالوا في قياس قول الامام يقع الطلاق لانه تخلل بين اللذان
وبين الاستنا ما لا حكم له فيلغوا فلا يصح الاستنا وعلي قياس
قول من لا يقع شين قال لعبدك انت حر وحران شاء الله وقال
لا امرأته انت طالق وطالق لئلا ان شاء الله قال مشايخنا وشيخ
بلخ المكرر تاكيد لما افاده اللفظ الاول فلا يتغير به حكم اللفظ
الاول وقال مشايخ سمرقند لا ينعقد هذا العيمين لان اللفظ
الثاني لا يزيد ما افاده الاول فيلغوا ويغير بين اللفظ
الاول وبين الاستنا فينبغي ان لا يصح العيمين والاستنا في قول
الامام ويقع الطلاق والعتاق والصحيح قول مشايخنا لان
تصح الكلام واجب ما يمكن وان كان يصح جعل الثاني تأكيد
للاول ولو كان لغوا فليس بكل لغو يكون فاصلا لا يري انه لو
قال لا امرأته انت طالق بافلاسة ان دخلت الدار صح العيمين
والاول ولا يصير اللذان فاصلا انتهى وبعض ما ييل الاستنا
المتعلقة بدعوى الرجوع الاستنا ونحو ذلك مرفق في فصل الخلع

14